

## التقرير الخاص بالحرية الدينية في المملكة العربية السعودية لعام 2012

### ملخص تنفيذي

لا تعترف قوانين البلد بالحرية الدينية ولا تحميها وقد قيدتها الحكومة بشدة في الممارسة العملية. وينص النظام الأساسي للحكم لعام 1992 على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي ودستورها هو القرآن والسنة (أي ما ثبت عن النبي محمد من قول أو فعل أو تقرير أو صفة أو سيرة). لم يتغير توجه الحكومة تجاه احترام الحرية الدينية بشكل ملحوظ خلال العام. ويقوم النظام القانوني على تطبيق الحكومة لأحكام الإسلام وفق المدرسة الفقهية الحنبلية. وتحظر الممارسة العلنية لأي دين آخر غير الإسلام، كما أنه لا يوجد فصل بين الدين والدولة. وقد سمحت الحكومة بشكل عام بالتجمعات الدينية الشيعية وممارسة غير المسلمين لشعائرهم الدينية في منازلهم الخاصة لا علناً. وواجه بعض المسلمين الذين لا يلتزمون بتفسير الحكومة للإسلام قدراً كبيراً من التمييز ضدهم سياسياً واقتصادياً وقانونياً واجتماعياً ودينيًا، وتضمن ذلك حصولهم على فرص محدودة في مجالي التوظيف وتحصيل العلم، وعدم تمثيلهم بشكل كاف في المؤسسات الرسمية، وفرض قيود على ممارستهم لشعائرهم الدينية وقيود على أماكن عبادتهم ومراكز أنشطتهم الاجتماعية. وقامت الحكومة خلال العام بإعدام شخص واحد على الأقل لإدانته بتهم ممارسة "السحر والشعوذة". إلا أنه تم التبليغ عن عدد أقل من المضايقات وإساءة المعاملة لأسباب دينية على يد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مقارنة بما تم التبليغ عنه في العام السابق، رغم ازدياد الانتقادات الموجهة إلى الهيئة على الإنترنت. واصلت الحكومة تنقيح الكتب المدرسية، وإزالة بعض محتوياتها غير المرغوبة. ومع ذلك، تبقى هناك محتويات مرفوضة، حتى في الكتب المدرسية المنقحة، بما في ذلك مبررات الإقصاء الاجتماعي وقتل الأقليات الإسلامية و"الكفار"، وتزعم بأن اليهود والمسيحيين والأقليات الإسلامية تنتهك عقيدة التوحيد، مع تلميحات غير متسامحة عن المسلمين الشيعة والمسلمين الصوفيين وعن مجموعات دينية أخرى.

وقد صدرت بعض التقارير حول الإساءات المجتمعية أو التمييز بسبب الانتماءات والمعتقدات والممارسات الدينية. وقام الحراس الدينيون أحياناً بمضايقة المواطنين والأجانب والإعتداء عليهم.

وأثار مسؤولون رفيعو المستوى في الحكومة الأمريكية قضايا الحرية الدينية خلال العام على أعلى المستويات مع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، وهيئة حقوق الإنسان، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الثقافة والإعلام. كما واصل المسؤولون في الحكومة الأمريكية اجتماعاتهم مع الأقليات الدينية لمناقشة بواحث قلقهم بشأن الحرية الدينية، بما في ذلك مع المجموعات الشيعية ومع المقيمين المغتربين غير المسلمين الذين يعيشون في البلد. وبموجب قانون الحرية الدينية في العالم، فإن المملكة العربية السعودية

## SAUDI ARABIA

تعتبر منذ عام 2004 بلداً يبعث على القلق بنحو خاص لأنها مارست، أو تساهلت مع، الانتهاكات الشديدة لا سيما في مجال الحرية الدينية. وفيما يتعلق بإعادة التصنيف الذي أصدرته وزيرة الخارجية في أغسطس/آب 2011، أصدرت الوزيرة، في نفس التاريخ، إعفاء من تطبيق العقوبات على المملكة "لتعزيز أهداف القانون".

### القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الأديان

اعتباراً من يوليو/تموز 2012، يبلغ عدد السكان حوالي 26,5 مليون نسمة، وفقاً لتقديرات الحكومة الأمريكية. يشكل المسلمون السنة نسبة حوالي 85 إلى 90 بالمائة من السكان، وتتبع غالبيتهم المذهب الفقهي الحنبلي. ويشكل الشيعة نسبة 10 إلى 15 بالمائة من السكان. وينتمي حوالي 80 بالمائة من الشيعة إلى الطائفة "الإثني عشرية" (أتباع الإمام محمد بن حسن المهدي [العسكري]، الذي يعتبرونه الإمام الثاني عشر) ويتواجدون بشكل أساسي في المنطقة الشرقية. ويتبع الشيعة الإثنا عشرية المذهب الفقهي الجعفري. أما معظم المتبقين من السكان الشيعة فهم من أتباع الإسماعيلية السليمانية، ويعرفون أيضاً باسم "السبعية" (وهم فرقة تفرعت عن الإثني عشرية وتبعت إسماعيل بن جعفر، الذي يعتبرونه الإمام السابع). يقيم السبعيون في منطقة نجران في المقام الأول، حيث أنهم يمثلون أغلبية سكان المنطقة الذين يزيد عددهم على المليون. ويقطن النخالة أو "شيعة المدينة" بأعداد صغيرة في منطقة الحجاز الغربية. وتشير التقديرات أن أعدادهم تقع بحدود الألف. وهناك جيوب من الزيديين، وهم فرع آخر من الشيعة، يبلغ عددهم قرابة العشرين ألفاً ويتواجدون في المقام الأول في منطقتي جيزان ونجران على الحدود مع اليمن.

وتشير السفارات الأجنبية إلى أن عدد السكان الأجانب في البلد، بمن فيهم الكثير من المهاجرين الذين لا يملكون وثائق قانونية، ربما كان أكثر من 12 مليون نسمة. ولا تتوفر إحصاءات شاملة عن الأديان التي ينتمي إليها الأجانب، لكنها تشمل مسلمين من مختلف المذاهب والمدارس الإسلامية، ومسيحيين (بينهم أرثوذكس شرقيون وبروتستانت وكاثوليك من أتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية)، ويهود وهندوس وبوذيين وسيخ وغيرهم.

### القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

#### الإطار القانوني/السياسي

يحد القانون الأساسي وسائر القوانين والسياسات من الحرية الدينية. وينص النظام الأساسي على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي ودستورها هو القرآن والسنة (أي الأحاديث المأثورة عن النبي محمد). ولا يوجد اعتراف قانوني بالحرية الدينية أو حماية قانونية لها، إلا أن الحكومة تبيح بشكل عام ممارسة غير المسلمين لشعائر دينهم بشكل غير علني.

## SAUDI ARABIA

ويحدد النظام الأساسي للحكم هوية البلد على أنها دولة عربية إسلامية ذات سيادة. ولا تتقبل الحكومة ولا المجتمع عموماً فكرة فصل الدين عن الدولة.

وتعتبر الحكومة أن شرعيتها مستمدة جزئياً من القوامة على شؤون الحرمين الشريفين في مكة والمدينة ومن دعوتها لتعزيز الإسلام. ويستند تفسير الحكومة الرسمي للإسلام إلى المذهب الحنبلي للفقهاء السني ويتأثر بكتابات وتعاليم العالم الإسلامي الديني محمد بن عبد الوهاب الذي كان يؤيد العودة إلى ما اعتبره ممارسات الحقبة الإسلامية الأولى، وحث المسلمين على التمسك بأكثر التفسيرات تشدداً للإسلام. وخارج البلاد غالباً ما يشار إلى هذا التباين في الممارسة الإسلامية بأنه "وهايية" وهو مصطلح لا يستخدمه السعوديون.

يقوم النظام القضائي على أساس الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن والسنة وعلى الآراء القانونية وفتاوى هيئة كبار علماء الدين. وقد تأسست هذه الهيئة في عام 1971، وهي هيئة استشارية مسؤولة أمام الملك وتتكون من 20 عضواً. ويقر القانون الأساسي للحكم هذه الهيئة، التي تدعمها اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، باعتبارها السلطة العليا للفتاوى. ويرأسها المفتي الأكبر وتتألف من علماء دين وفقهاء سنة. وفي حين تقوم الجامعات الحكومية بتدريس جميع المذاهب الفقهية السنية الأربعة إلا أنها تركز على المذهب الحنبلي، وبالتالي، يعتمد معظم القضاة الشرعيين تفسير المذهب الحنبلي. وينتمي ثلاثة من أعضاء هيئة كبار العلماء لمذاهب فقهية غير المذهب الحنبلي هي المالكي والحنفي والشافعي. ولا يضم المجلس أياً من الشيعة بين أعضائه. ويجري اختيار أعضاء الهيئة بأمر ملكي وتستمر فترة خدمتهم فيها أربع سنوات قابلة للتجديد، إلا أن معظمهم يخدم مدى الحياة. ولا تستند أحكام الشريعة الإسلامية إلى السوابق القضائية ويمكن أن تتباين الأحكام بشكل كبير. كما يمكن، نظرياً، استئناف الأحكام لدى محاكم الاستئناف والمحاكم العليا، إلا أنه يتعين أن توافق هذه المحاكم الأعلى مرتبة على النظر في القضية.

وتجيز الحكومة للقضاة الشيعة الذين يترأسون محاكم في المنطقة الشرقية اعتماد المذهب الفقهي الجعفري للفصل في قضايا قانون الأسرة والإرث وإدارة الأوقاف. وهناك ستة قضاة شيعة، يعملون جميعاً في المنطقة الشرقية في مدينتي القطيف والأحساء، حيث تعيش أغلبية الشيعة. ومن الناحية الفقهية، يسمح لهذه المحاكم بالبت فقط في قضايا منطقتي القطيف والأحساء؛ أما الشيعة من مناطق أخرى (بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في أجزاء أخرى من المنطقة الشرقية، مثل منطقة نجران ومنطقة الحجاز الغربية) فلا يستطيعون الحصول على محاكم شيعية محلية أو إقليمية أو وطنية. وصلاحيات المحاكم الشيعية محدودة نظراً لإمكانية أي شخص طرف في دعوى لا يقبل حكمها السعي إلى الحصول على حكم جديد من محكمة سنية. ذلك أنه يمكن لأحكام المحكمة السنية إبطال أحكام المحكمة الشيعية، كما يجوز للدوائر الحكومية اختيار عدم تنفيذ الأحكام التي يصدرها القضاة الشيعة.

## SAUDI ARABIA

وهناك تمييز في تحديد قيمة التعويض عن وفاة أو إصابة نتيجة حادث عرضي. ففي حال إصدار محكمة ما حكماً لصالح مدّع مسيحي أو يهودي ذكر، لا يحق للمدعي الحصول على أكثر من 50 بالمائة من التعويض الذي كان سيحصل عليه المسلم الذكر لو كان هو المدعي؛ ولا يحق لغير المسلمين الآخرين الحصول إلا على 1 من 16 من المبلغ الذي كان المسلم الذكر سيحصل عليه. وعلاوة على ذلك، يمكن للقضاة الانتقاص من أهمية وموثوقية شهادة المسلم غير الممارس لشعائر الدين أو الشخص الذي لا يلتزم بالتفسير الرسمي للإسلام وبإمكانهم إغفال شهادة غير المسلم والأخذ بشهادة المسلم. وبالإضافة إلى ذلك، تتفقد المحاكم بتعاليم القرآن بأنه في الحالات التي يعاقب عليها بالإعدام، تعادل شهادة المرأة نصف شهادة الرجل فقط.

ومن مسؤولية مجلس الشورى تقديم المشورة للملك ويمكن لأعضائه مناقشة واقتراح تشريعات لاعتمادها من قبل مجلس الوزراء. يعين الملك رئيس مجلس الشورى و150 من أعضاء المجلس. ويضم المجلس 5 من الأعضاء الشيعة فقط. ويتم تعيين أعضاء المجلس الاستشاري لمدة أربع سنوات، ولا يوجد حد على عدد الفترات التي يمكن للعضو أن يخدم فيها.

المساجد هي أماكن العبادة الوحيدة في المملكة العربية السعودية، وغير مسموح ببناء الكنائس والكنس (اليهودية) أو أماكن عبادة أخرى لغير المسلمين. تتولى وزارة الشؤون الإسلامية المسؤولية المالية والإدارية لمساجد السنة، والتي وفقاً لتقديرات عام 2012 تبلغ حوالي 75,000 مسجداً، منها 15,000 مسجداً مخصصة لأيام الجمعة (وهي مساجد أكبر تقام فيها صلوات الجمعة بما فيها الخطب والمواعظ). وتوظف وزارة الشؤون الإسلامية حوالي 75,000 إماماً سنياً و 15,000 خطيباً سنياً لصلوات الجمعة (الذين يتولون إقامة الشعائر) لخدمة هذه المساجد. ويتلقى الأئمة مرتبات شهرية من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد تتراوح ما بين 2500 و 5000 ريال (667 و 1333 دولاراً)، يتم تحديدها حسب سنوات الخبرة والمستوى التعليمي الذي حصله الشخص. لا يخضع الحرمان في مدينتي مكة والمدينة للسلطة القضائية لوزارة الشؤون الإسلامية. فهما من مسؤولية الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين، وهي مسؤولة مباشرة أمام الملك. ويتقلد رئيسها منصباً يعادل منصب وزير في الحكومة. تحتل الآلاف من المساجد التي تدعمها الحكومة مواقع بارزة في صدر المدن الكبيرة والصغيرة. وهناك آلاف أخرى موجودة في بيوت خاصة، وفي الاستراحات بمحاذاة الطرقات السريعة، وفي مراكز التسوق ومجموعة متنوعة من المواقع في أنحاء البلاد.

وسياسة الحكومة المعلنة هي السماح للجميع، بما في ذلك لغير المسلمين، بإقامة شعائرهم الدينية في الأماكن الخاصة، ومعالجة أمر أي مخالقات لهذه السياسة بارتكابها الموظفون الحكوميون لدى وقوعها؛ إلا أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا تحترم هذه السياسة في بعض

## SAUDI ARABIA

الأحيان. ويمكن للأشخاص الذين يُنتهك حقهم في ممارسة شعائرهم في الأماكن الخاصة رفع شكاواهم إلى وزارة الداخلية، وهيئة حقوق الإنسان الحكومية الرسمية، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (وهي منظمة غير حكومية شبه مستقلة)، وإلى وزارة الخارجية عند الإقتضاء.

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي وكالة شبه مستقلة وتعرف عموماً باسم الشرطة الدينية، ولديها السلطة لمراقبة السلوك الاجتماعي وفرض الأخلاق التي تتفق مع تفسير الحكومة للإسلام وبالتعاون مع سلطات إنفاذ القانون. يحدد قانون عام 1982 النظام التأسيسي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويصف مهمتها بأنها "إرشاد الناس ونصحهم لاتباع الواجبات الدينية المقررة في الشريعة الإسلامية، والحيلولة دون ارتكاب المحرمات والممنوعات شرعاً، ودون اتباع العادات والتقاليد السيئة، أو البدع المنكرة." ويشمل اختصاص هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الحيلولة دون اختلاط الجنسين في الأماكن العامة والاتصال الشخصي غير المشروع بين الرجال والنساء؛ إظهار غير المسلمين لمعتقداتهم، أو شعارات مللهم، أو إظهارهم عدم احترام للإسلام؛ عرض أو بيع مواد إعلامية منافية للأداب الشرعية أو للعقيدة الإسلامية، بما في ذلك المواد الخليعة؛ صنع المسكرات أو ترويجها أو تعاطيها؛ تقديس بعض الأماكن أو الاحتفال بمناسبات لا تتسق مع الممارسات الإسلامية المعتمدة؛ أعمال السحر والشعوذة من أجل الربح، ارتكاب الفواحش أو تسهيلها، بما في ذلك الزنا والعلاقات الجنسية المثلية والقمار". ويعرف ضباط الميدان العاملون في الهيئة بدوام كامل بالمطوعين، وهم لا يرتدون زيّاً رسمياً وإن كان يتعين عليهم وضع شارة مميزة تعرف بهم ولا يمكنهم التصرف قانونياً بموجب صلاحياتهم الرسمية إلا إذا كان برفقتهم رجل شرطة نظامي. ووفقاً لإحصائيات عام 2011 التي صدرت في عام 2012، يبلغ عدد موظفي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر 4389 منتشرين في كافة مناطق المملكة البالغ عددها 13 منطقة. وعلاوة على ذلك هناك أكثر من 1600 موظف للدعم الإداري. والهيئة مسؤولة أمام الملك من خلال مجلس الوزراء، وتشرف وزارة الداخلية على عملياتها نيابة عن الملك.

في عام 2005 أنشأ مجلس الوزراء لجنة حقوق الإنسان المكونة من 24 عضواً للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز حقوق الإنسان داخل البلاد. ويضم المجلس عضوين من الشيعة على الأقل. ويتابع المجلس شكاوى المواطنين بشكل منتظم، بما في ذلك الشكاوى المتعلقة بالمحسوبية أو قرارات غير منصفة صادرة عن المحاكم، ولكنه لا يتناول بشكل محدد قضايا تتعلق بالحرية الدينية والتسامح.

ولا يوجد قانون يفرض بشكل محدد على جميع المواطنين أن يكونوا مسلمين، إلا أنه يتعين على غير المسلمين وعلى الكثير من الأجانب والسعوديين المسلمين الذين تعتبر معتقداتهم غير متفقة مع تفسير الحكومة للإسلام ممارسة دينهم بشكل غير علني كما أنهم عرضة للتمييز ضدهم وللمضايقات والاعتقال، وبالنسبة لغير المواطنين، للترحيل أيضاً. ويعتبر القانون أولاد الآباء المسلمين مسلمين هم أيضاً، ويعتبر التحول عن الإسلام إلى دين آخر ردة يمكن أن تكون

## SAUDI ARABIA

عقوبتها الإعدام. والتجديف ضد الإسلام السنّي يمكن أن تكون عقوبته أيضاً الإعدام، لكن العقوبة الأكثر شيوعاً هي السجن لفترة طويلة والإحتجاز الطويل دون محاكمة، أو الحبس الوقائي. ولم ترد أية تقارير مثبتة عن إعدامات تم تنفيذها عقوبة على الردة أو التجديف منذ عام 1992.

ويميز القانون ضد المجموعات الدينية التي تعتبر "مشركة" غير توحيدية، كما يميز أيضاً، ولكن إلى حد أقل، ضد المسيحيين واليهود المذكورين في القرآن بصفة "أهل الكتاب". ولا تسمح الحكومة رسمياً بدخول رجال الدين غير المسلمين إلى البلد لإقامة الطقوس الدينية، بالرغم من أن البعض يدخلها تحت رعاية جهة أخرى ويتمكن من إقامة الشعائر الدينية بشكل غير علني. وتجعل هذه القيود المفروضة على الدخول من الصعب على غير المسلمين الاتصال بشكل منتظم برجال الدين. ويشكل هذا الأمر مشكلة صعبة بشكل خاص بالنسبة للمسيحيين أتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية وأتباع الكنيسة الأرثوذكسية، الذين تتطلب تقاليدهم الدينية المشاركة في طقوس يقيمها الكاهن أو القس على أساس منتظم. ومع ذلك لا يزال العديد من غير المسلمين يجتمعون للعبادة الخاصة (غير العلنية).

والتحيز موجود على نطاق واسع ضد الشيعة. وتواصلت التقارير حول مواجهة الشيعة للتمييز في التعليم والتوظيف والجيش والتمثيل السياسي والقضاء وممارسة الشعائر الدينية ووسائل الإعلام، على الرغم من تمثيلهم في هذه المجالات. وتشمل الأسباب الرئيسية للتمييز العداء التقليدي التاريخي بين السنة والشيعة، والاشتباه بتأثير إيران على تصرفات الشيعة، والرأي القائل إن الشيعة مشركون يرتكبون الردة من خلال ممارستهم لبعض شعائرهم الدينية.

تحدد وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد مؤهلات رجال الدين السنة، وهي الجهة المسؤولة عن التحقيق في الشكاوى المرفوعة ضدهم، خاصة ضد أولئك الذين يصدرون فتاوى متعصبة أو يشجعون على عدم التسامح أو العنف أو الكراهية. وقد استحدثت الوزارة في عام 2003 برنامجاً لمراقبة جميع رجال الدين الذين تدفع الدولة مرتباتهم. وتقوم لجان إقليمية مؤلفة من كبار علماء الدين بالإشراف على موظفين يعملون لدى الوزارة بدوام كامل يراقبون جميع المساجد والأئمة من خلال زيارات مجدولة ومفاجئة ومن خلال تلقي شكاوى الجمهور. وتقوم اللجان، بناء على تقارير الموظفين، بدعوة رجال الدين المتهمين بالدعوة إلى إيديولوجيات متشددة للمثول أمامها. وفي حال عدم تمكن اللجان من إقناع هؤلاء الأئمة بالعدول عن طريقة تفكيرهم، تتم إما إحالة رجال الدين إلى لجنة مركزية أو إقالتهم من مناصبهم. وبموجب هذا البرنامج، أعفت وزارة الشؤون الإسلامية 3500 إماماً من واجباتهم منذ عام 2003. وقد أصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز في عام 2010، في خطوة تهدف إلى كبح الفتاوى المتطرفة والمنافية للعقل، أمراً ملكياً يقصر الفتوى على أعضاء هيئة كبار العلماء والأشخاص الذين يأذن لهم الملك بذلك. وما زال هذا المرسوم ساري المفعول.

## SAUDI ARABIA

وتفرض الحكومة على غير المواطنين المقيمين بصورة قانونية في البلد حمل بطاقة هوية تحدد ما إذا كان الشخص "مسلمًا" أو "غير مسلم". وكانت تصاريح الإقامة القديمة تذكر دين حاملها بشكل أكثر تحديداً كأن تشير إلى أنه "مسيحي".

ويفرض قانون الجنسية تقديم صاحب طلب التجنس إقراراً بمذهبه الديني والحصول على شهادة مصدقة من مرجع ديني إسلامي. ويتعين على غير المسلمين اعتناق الإسلام قبل أن يصبحوا مؤهلين للتجنس.

وتفرض الحكومة قيوداً صارمة على حرية التجمع الديني، بما في ذلك عدم السماح لغير المسلمين بممارسة طقوسهم التعبدية علانية وإعاقة إنشاء وصيانة أماكن عبادة غير سنية. وتتطلب جميع المساجد الجديدة الحصول على إذن من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ومن البلدية المحلية، والحكومة المحلية التي تشكل من الناحية الوظيفية جزءاً من وزارة الداخلية. وتقوم وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالإشراف على عمليتي تشييد وصيانة معظم المساجد السنية وتمويلهما، بما في ذلك تعيين رجال الدين العاملين، بينما توجد بقية المساجد السنية التي تشكل 30 بالمائة من مجمل عدد المساجد السنية في منازل خاصة أو يتم بناؤها من قبل أفراد يخصصون لها وفقاً لمولها. ويتم اختيار الأشخاص المسؤولين عن الإشراف على مسجد ما من بين السكان المحليين.

ولا تمول الحكومة بناء وصيانة المساجد الشيعية، كما وردت تقارير مفادها أن إجراءات الحصول على الرخصة اللازمة من الحكومة لتشييد مسجد شيعي غير واضحة وتحكمية. ومع ذلك، يقوم الشيعة بإدارة المساجد الخاصة بهم، تحت إشراف علماء دين شيعة.

وما زالت مناقشة القضايا الدينية الحساسة كالخلافات الطائفية نادرة، كما أن انتقاد الدين الإسلامي ممنوع. وتحظر الدولة الترويج العلني لتعاليم إسلامية تختلف عن التفسير الرسمي للإسلام وتقيّد التدريب الديني العلني للمجموعات غير السنية ورجال الدين التابعين لها.

وتسمح الحكومة رسمياً بإدخال المواد الدينية لغرض الاستعمال الشخصي إلى البلد؛ ولا يملك موظفو الجمارك وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صلاحية مصادرة المواد الدينية الشخصية. وعلاوة على ذلك، فإن سياسة الحكومة المعلنة لبعثاتها الدبلوماسية وقنصلياتها في الخارج هي إعلام العمال الأجانب المتقدمين بطلب تأشيرات الدخول بحقهم في ممارسة طقوس عبادتهم في أماكنهم الخاصة بشكل غير علني وفي حيازة مواد دينية لاستعمالهم الشخصي. كما توفر الحكومة أسماء المكاتب التي يمكن رفع الشكاوى إليها.

ويتلقى تلامذة المدارس الحكومية في جميع مراحل التعليم، بغض النظر عن ديانتهم، دروساً دينية إلزامية قائمة على تفسير الحكومة للإسلام. أما تلامذة المدارس الخاصة الدولية فلا

## SAUDI ARABIA

يُفرض عليهم دراسة الدين الإسلامي. ولا يُسمح بتواجد المدارس الدينية الخاصة التي لا تعتمد مناهجها التعليمية التفسير الرسمي للإسلام.

وتعتبر الحكومة الأعياد التالية أعياداً وطنية: عيد الفطر وعيد الأضحى.

### ممارسات الحكومة

وردت تقارير عن انتهاكات للحرية الدينية بما في ذلك تقارير عن السجن والإحتجاز. وكانت الحكومة تفرض بشكل عام تطبيق قيود قانونية وسياساتية على الحرية الدينية. وقد تم قطع رأس شخص واحد على الأقل للمشاركة في "الشعوذة". وأفادت تقارير عن إلقاء القبض على نشطاء وتوجيه تهمة الردة والتجديف إليهم. كما وردت تقارير عن ترحيل الحكومة لأجانب بسبب ممارستهم طقوس العبادة في أماكن خاصة. وظل الشيعة يتعرضون للتمييز، وفرضت قيود على احتفالات الشيعة العامة، حتى في بعض المناطق ذات الكثافة السكانية الشيعية الكبيرة. وألقي القبض على رجل دين شيعي بعد تعرضه لإطلاق نار ولا يزال رهن الإحتجاز من دون تهمة. كما واجه الشيعة أيضاً عقبات كبيرة لبناء مراكز اجتماعية ودينية وكان تمثيلهم دون المطلوب في المناصب الحكومية والتعليمية. واستمر الخطاب المعادي للشيعة في المساجد السننية، ويقال أن مسؤوليين حكوميين صدرت عنهم ملاحظات عامة غير متسامحة. ولا يزال مشروع إصلاح الكتب المدرسية الحكومية سارياً، مما أدى إلى حذف بعض النصوص غير المتسامحة، لكن لغة التعصب لا تزال موجودة. وأفادت تقارير بقيام مسؤولين حكوميين بالضغط على أرباب العمل لعدم تجديد بطاقات الإقامة للعاملين الذين تبين أنهم يقومون بتنظيم شعائر دينية غير إسلامية. وذكر إسماعيليون أن الظروف قد تحسنت. أغلقت الحكومة قناة تلفزيونية فضائية واحدة بعد أن بثت تعليقات تنطوي على إهانة للإسماعيليين.

في 19 يونيو/حزيران فُطع رأس موري بن علي بن عيسى العسيري في نجران بتهم جنائية تتعلق "بممارسة السحر والشعوذة" وامتلاك "طلاس مكتوبة". وتم تنفيذ حكم الإعدام بعد أن أيدت المحاكم العليا الحكم الصادر بحقه.

تم اعتقال الناشط في مجال حقوق الإنسان رائف بدوي في جدة يوم 17 يونيو/حزيران بتهمة "إهانة الإسلام من خلال القنوات الإلكترونية" و "تجاوز نطاق الطاعة". وكان بدوي قد أعلن مع آخرين، على موقع الليبراليين السعوديين الأحرار الذي شارك بدوي في تأسيسه في عام 2008 كمُنبر لمناقشة المسائل الدينية والسياسية في المملكة العربية السعودية، أن 7 مايو/أيار هو يوم لليبراليين. وفي 17 ديسمبر/كانون الأول، أحالت إحدى محاكم جدة تهمة الردة ضد بدوي، والتي يمكن أن تكون عقوبتها الإعدام، إلى محكمة عليا، وكانت القضية بانتظار البت فيها بحلول نهاية العام.

## SAUDI ARABIA

كما تواصلت الاعتقالات بتهمة التجديف. في 5 فبراير/شباط نشر المدون الناشط حمزة الكشغري البالغ من العمر 23 سنة ثلاث تغريدات على حسابه في تويتر يوم ميلاد النبي محمد اعتبرت السلطات "تجديفاً". وبعد دعوات من قبل الجمهور، بما في ذلك مسؤولون رسميون، لإنزال عقوبة شديدة، فر الكشغري من البلاد واعتقل في ماليزيا بناء على طلب من الحكومة وأعيد قسراً إلى البلاد. وبعد عودته إلى المملكة العربية السعودية، أعلن الكشغري "التوبة" أمام إحدى المحاكم، وبحلول نهاية العام كان لا يزال في الحبس الاحتياطي.

في 24 ديسمبر/كانون الأول، أفادت تقارير بإلقاء القبض على الكاتب تركي الحمد بعد نشره على تويتر تصريحات تنتقد الإسلاميين والإسلام السياسي. وظل رهن الاعتقال. وادعت الهيئة العالمية وهي منظمة غير حكومية مقرها الرياض للتعريف بالرسول أن وزير الداخلية كان قد طلب اعتقال الحمد بسبب تصريحاته المثيرة للجدل.

ومنعت الحكومة الوصول إلى بعض مواقع إنترنت ذات محتوى ديني اعتبرته الحكومة مسيئة أو ذا حساسية، بما في ذلك الموقع الشيعي الإخباري الراصد. وكان ذلك متمشياً مع السياسة الرسمية الأوسع نطاقاً التي تفرض رقابة على المحتوى المسيء بما في ذلك الخطاب السياسي ومواد غير مشروعة. في سبتمبر/أيلول، هددت السلطات بمنع موقع يوتيوب للمشاركة بملفات الفيديو، ما لم يمنع صاحب شركة غوغل الوصول إلى فيلم لأحد الهواة اعتبره كثيرون مسيئاً للإسلام. وامتثلت الشركة للطلب.

اعتقل بعض أشخاص غير مسلمين في أجزاء مختلفة من البلاد، وتعرضوا لمضايقات وتم ترحيلهم في نهاية المطاف بسبب قيامهم بطقوس عبادة خاصة. في 1 أغسطس/آب، رحلت الحكومة آخر 35 إثيوبياً مسيحياً أُلقي القبض عليهم في نهاية عام 2011 خلال اجتماع لإقامة صلوات مسيحية. وكان الـ 35 قد تم إيداعهم السجن لعدة أشهر دون توجيه تهم إليهم ثم ترحيلهم، بمن فيهم أولئك الذين يتمتعون بوضع قانوني في البلاد. ووجهت للإثيوبيين تهمة "اختلاط الجنسين خارج نطاق العائلة". وزعم السجناء أن الشرطة في الواقع اعتقلتهم لممارسة المسيحية، وادعى العديد من جماعات حقوق الإنسان أن استجواب الحكومة للأفراد ركز بشكل كبير على عقيدتهم.

في فبراير/شباط صدر عفو عن هادي آل مطيف وهو من الشيعة الإسماعيلية السليمانية وتم الإفراج عنه بعد أن ظل ينتظر 16 عاماً تنفيذ حكم الإعدام فيه بتهمة "إهانة النبي محمد"، وكان قد صدرت بحقه في 3 سبتمبر/أيلول 2009 عقوبة بالسجن لمدة خمس سنوات إضافية لانتقاده نظام الحكومة القضائي وسجل حقوق الإنسان.

واستمرت الضغوط على رجال الدين الشيعة. وفي 8 يوليو/تموز تم اعتقال رجل الدين الشيعي نمر النمر في العوامية، وأصيب بطلق ناري في ساقه جراء ذلك. وكان النمر قد قال أن الشيعة

## SAUDI ARABIA

ينبغي أن يحتفلوا بموت ولي العهد الأمير نايف الذي كان قد توفي مؤخراً، مما أثار غضب المحافظين من السنة، ويعتقد أن ذلك التصريح أدى إلى اعتقاله. وكان النمر قد اعتقل مرتين من قبل، في عامي 2004 و 2006، على الرغم من عدم توجيه أي تهمة له في تلك المناسبتين. وكانت قد صدرت مذكرة اعتقال بحق النمر في عام 2009 بعد أن دعا إلى انفصال المنطقة الشرقية ما لم يحصل الشيعة على حقوق متساوية. وفي حين أُلقي القبض على 35 من أتباعه على الأقل، في أعقاب دعوته للإنفصال، لم يلق القبض على النمر في ذلك الوقت. وهو محتجز حالياً في السجن دون توجيه أي تهمة له.

وقد استمرت مضايقة الشيعة أثناء التجمعات العامة. اعتقلت السلطات ما يقرب من 500 من الشيعة في المنطقة الشرقية على فيما يتعلق بالاحتجاجات التي اندلعت خلال العام. وبحلول نهاية العام، كان 163 شيعياً لا يزالون قابعين في السجن. وواصلت الحكومة حظر النشاطات الدينية العامة غير الإسلامية في جميع أنحاء البلد وفرضت مزيداً من القيود على النشاطات غير السننية في المناطق التي يشكل السنة غالبية سكانها. وسُمح بإقامة احتفالات عامة بالذكرى الشيعية الدينية عاشوراء وغيرها من الأعياد الشيعية الأصغر في القطيف، وهي محافظة شيعية بالكامل تقريباً في المنطقة الشرقية. كان المطلوب القيام بالاحتفالات في أماكن خاصة، لكنها أقيمت في الأحساء بالمنطقة الشرقية ذات النسبة المتساوية تقريباً من السنة والشيعة.

وكان من الصعب التثبت من صحة الكثير من الانتهاكات التي تم التبليغ عنها والتي تتعلق بنشاطات عامة دينية غير إسلامية وغير سننية بسبب خشية الشهود أو الضحايا من أن يؤدي الكشف عن مثل هذه المعلومات إلى إلحاق الأذى بهم أو بأخرين. وعلاوة على ذلك، كانت المعلومات المتعلقة بالممارسات الحكومية ناقصة عموماً نظراً لكون الإجراءات القضائية لم يتم الإعلان عنها أو كانت مغلقة بحيث لا يتسنى للشعب الإطلاع عليها، رغم وجود أحكام في قانون الإجراءات الجنائية تقضي بأن تكون إجراءات المحاكم علنية. وأفادت تقارير بأن بعض المحاكمات كانت مفتوحة أمام أفراد عائلات المتهمين وأمام الصحفيين. وقد مارس الكثير من غير المسلمين شعائر دينهم سراً لكونهم ظلوا يخشون مضايقة وترهيب الشرطة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لهم، كما ظلوا يخشون احتجاز الشرطة لهم أو ترحيلهم. وقد ازداد الانتقاد الموجه إلى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على شبكة الإنترنت خلال العام.

ووفقاً لوسائل الإعلام اعتقلت الشرطة وسجنت أشخاص بتهمة الشعوذة والسحر الأسود، أو العرافة. أطلقت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حملة جديدة ضد الشعوذة خلال العام، وقد وصفت الشعوذة بأنها واحدة من "الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار الديني والاجتماعي في المملكة." في مارس/آذار أنشأت الهيئة "وحدة ميدانية" للقبض على "السحرة والمشعوذين" وإحالتهم إلى الجهات المختصة. وتضم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إدارات لمكافحة السحر والشعوذة في البلاد.

## SAUDI ARABIA

وواصلت الحكومة مكافحتها للأيديولوجية المتطرفة عبر مراقبة رجال الدين والمعلمين عن كثب وفصل أولئك الذين يتضح قيامهم بتشجيع آراء تعتبر غير متسامحة أو متشددة. وعلى الأقل، تم إيقاف هاني عبد الرحيم الرفاعي، وهو أحد الأئمة البارزين في جدة ومنعه من إلقاء خطب ورفع الصلاة في أحد المساجد الكبرى في جدة، نظراً لتغطيته لمواضيع سياسية في خطبه. وكانت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد تشرف على رجال الدين من خلال عمليات تفتيش منتظمة وعمليات تفتيش فجائية، ومن خلال الشكاوى التي تتلقاها من المصلين، والتحقيق في الاتهامات التي تنشرها الصحف. كما رصدت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد خلال العام مواقع ومنتديات المتطرفين على شبكة الإنترنت وأدرجت عليها حججاً مضادة.

وقيدت الحكومة أنشطة الزعماء الدينيين وقدرتهم على التعبير عن آرائهم التي تنتقد المؤسسة الدينية. ومع ذلك أفادت تقارير عن استخدام رجال الدين السنة، الذين يتلقون مرتباتهم من الحكومة، أحياناً لعبارة معادية للسامية، ومعادية للمسيحيين، ومعادية للشيعة، في خطبهم. كما وردت تقارير عن ارتفاع حدة الخطاب المعادي للشيعة في المساجد السنية في المنطقة الشرقية خلال العام، وزُعم أن خطباء المساجد، بما فيها مساجد مكة والمدينة، اختتموا خطب الجمعة بدعاء لرفاه المسلمين وإذلال الشرك والمشركين. كما أن مسؤولين دينيين رفيعي المستوى أطلقوا تصريحات تنطوي على عدم التسامح. على سبيل المثال، في رده على سؤال بشأن اقتراح لإزالة الكنائس من الكويت، أفيد بأن المفتي العام الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ قال أنه يتعين هدم جميع الكنائس في شبه الجزيرة العربية.

ووردت تقارير من منظمات حقوق الإنسان عن تعرض غير المسلمين لضغوط لاعتناق الإسلام. ووفقاً لهذه التقارير، اضطرت عدة ممرضات غير مسلمات في عدة مستشفيات عامة لحضور اجتماعات حيث ألقى متحولون من المسيحية إلى الإسلام خطباً حول تحولاتهم.

وكانت الحكومة تحصر بشكل عام الممارسة الدينية العامة العلنية بالنشاطات المنسقة مع التفسير الرسمي للإسلام. أما الممارسات التي كانت تتناقض مع التفسير الرسمي، كالاحتفال بالمولد النبوي (مولد النبي محمد) وزيارة أضرحة أعلام المسلمين، فكانت محظورة. وكان فرض تطبيق الحظر أقل صرامة في بعض المناطق مما هو عليه في مناطق أخرى. فعلى سبيل المثال، سمحت السلطات للشيعة في مدينة القطيف بالمنطقة الشرقية بحرية أكبر في ممارساتهم الدينية، بما في ذلك إحياء ذكرى عاشوراء بصورة علنية. وقد أقيمت هذه المناسبة بحد أدنى من التدخل الحكومي. أما في مناطق أخرى تقطنها مجموعات سكانية كبيرة من الشيعة، مثل الأحساء والدمام، فقد قيدت الحكومة نشاطات الشيعة الدينية، بما فيها الاحتفال العلني بذكرى عاشوراء، والمسيرات العلنية الشعبية وإطلاق خطب المشايخ والعلماء بواسطة

## SAUDI ARABIA

مكبرات الصوت من المراكز الشيعية [الحسينيات]، وقامت في بعض الأحيان، بحظر التجمع في تلك المراكز.

وقد صورّ الشيعة القيود التي تفرضها السلطات السنية على زيارتهم لمكة والمدينة على أنها تدخل في العبادة الشخصية لمسلمين. وعلاوة على ذلك، استمرت السلطات الدينية الحكومية في تدمير المواقع الأثرية الشيعية التاريخية الإسلامية.

وذكر أنه فُرض على المساجد الشيعية الواقعة في الأحياء السكنية المختلطة رفع الأذان السني، الذي يختلف عن الأذان الشيعي. ومع ذلك، في بعض المناطق ذات الأغلبية الشيعية في الأحساء، فإن المساجد الشيعية التي طلب منها سابقاً رفع الأذان السني، بدأت ترفع أذان الشيعة للصلاة. ورغم أن الشيعة يجمعون بين صلاتين من الصلوات الخمس اليومية التي يؤديها السنة، كان رجال الأعمال الشيعة يُجبرون في الكثير من الأحيان على إغلاق محلاتهم التجارية في جميع أوقات الصلوات الخمس، وفقاً للممارسات السنية الرسمية بالبلد.

وواجه بعض الشيعة عقبات في بناء مساجد وحسينيات، أو مراكز اجتماعية. وأفادت تقارير أنه تم إغلاق 70 حسينية على الأقل في الأحساء بسبب عدم وجود تراخيص، يصعب الحصول عليها. وقد سُمح مع ذلك بإعادة فتح العديد من الحسينيات. وقد أعاققت الحكومة محاولات لبناء حسينيات في البيوت الخاصة من خلال عدم الموافقة على خطط لبيوت جديدة شملت حسينية. وكان بناء مساجد شيعية جديدة في الأحساء أصعب بكثير من بناء مسجد سني. وكانت جميع المساجد القديمة تقريباً غير قادرة على الحصول على تراخيص وواجهت خطر الإغلاق في أي وقت. وعلاوة على ذلك، أفادت تقارير بأن قوات الأمن قامت بهدم مسجد شيعي في العوامية في شهر سبتمبر/أيلول خلال حملة على المحتجين في المدينة. ولم يُسمح للشيعة في مناطق أخرى من البلد بتشديد مساجد خاصة بالشيعة. إلا أن الحكومة وافقت على تشييد بعض المساجد الشيعية الجديدة في القطيف والأحساء في بعض الأحيان، بعد تأخير طويل نظراً لشروط الموافقة العديدة المطلوبة، ولكنها لم توافق على بناء مساجد شيعية في الدمام، حيث يقطن الكثير من الشيعة. – وأفادت تقارير أن الإسماعيليين في منطقة نجران لم يواجهوا عقبات مماثلة في بناء وترميم المساجد.

ولم تعترف الحكومة رسمياً بعدة مراكز شيعية للتعليم الديني موجودة في المنطقة الشرقية، ولم تمولها أو تعترف بشهادات التحصيل العلمي التي يحصل عليها الطلبة منها أو توفر وظائف لخريجها، وكلها أمور توفرها لمعاهد التدريب الديني السنية.

وكان هناك خلال الفترة التي يغطيها التقرير نقاش عام كبير ومهم، كان بعضه في وسائل الإعلام، يثير تساؤلات حول التفسير الرسمي للأعراف الدينية وينتقد تطبيقه. إلا أن مناقشة القضايا الدينية الحساسة مثل الاختلافات الطائفية ظل محدوداً، كما ظل انتقاد الإسلام محظوراً.

## SAUDI ARABIA

وكان الذين ينتقدون علنا التفسير الرسمي للإسلام يعرضون أنفسهم لخطر مواجهة المضايقات والترهيب والاحتجاز، في حين كان الأجانب منهم يعرضون أنفسهم لخطر الترحيل عن البلد. أما الصحفيون والناشطون الذين نشروا انتقاداتهم للزعامات الدينية والذين أثاروا تساؤلات بشأن العقيدة الدينية فقد عرضوا أنفسهم لخطر السجن والمنع من السفر وإغلاق الحكومة لمطبوعاتهم.

كما واصلت الحكومة استبعاد وجهات النظر الشيعية من الإعلام الديني الحكومي واسع الانتشار ومن البرامج الدينية المقدمة في الإذاعة والتلفزيون. وفرضت الحكومة حظراً متقطعاً على استيراد وبيع الكتب الشيعية والأشرطة الشيعية المسجلة بالصوت و/أو الصورة. وعلاوة على ذلك، كان يتم استخدام ألفاظ مهينة للشيعية، مثل "الرافضة"، بشكل مألوف في الخطاب العام.

وفي مجال التعليم العالي، ميزت الحكومة ضد الشيعية في عملية اختيار الطلبة والأساتذة وأعضاء الهيئات الإدارية في الجامعات الحكومية. فعلى سبيل المثال، شكل الشيعية ما يقدر بنسبة 5 بالمائة من الأساتذة في إحدى الجامعات الرئيسية في الأحساء، وهي منطقة يشكل الشيعية 50 بالمائة على الأقل من سكانها.

في مرحلتَيّ التعليم الابتدائية والثانوية في الأحساء، استمر النقص الشديد في تمثيل الشيعية بين مديري المدارس. لم تكن هناك مديرات إناث من الشيعية في 200 مدرسة للبنات في الأحساء، وكان عدد المديرين الذكور من الشيعية في المائتي مدرسة للبنين في الأحساء 15 مديراً.

كما واجه الشيعية تمييزاً كبيراً ضدهم أيضاً في مجال التوظيف في القطاع العام. وقد شغل عدد ضئيل جداً فقط من الشيعية مناصب رفيعة المستوى في الشركات التي تملكها الحكومة وفي الهيئات الحكومية. وكان الاعتقاد السائد بين الكثير من الشيعية هو أن التصريح بانتمائهم إلى المذهب الشيعي من شأنه أن يؤثر سلباً على تقدمهم في العمل.

وأفاد زعماء الشيعية في القطيف بوجود قوانين تقسيم مناطق تمنع تشييد المباني التي يزيد علوها عن ارتفاع معين في أحياء شيعية مختلفة. وقالوا إن هذه القوانين حالت دون الاستثمار والنمو في تلك المناطق وكانت تهدف إلى الحد من الكثافة السكانية الشيعية في أي منها.

وقد تعرضت الأقلية الشيعية أيضاً لتمييز سياسي ضدها أيضاً. فعلى سبيل المثال، رغم أن الشيعية يشكلون حوالي 10 إلى 15 بالمائة من إجمالي السكان المواطنين وحوالي ثلث إلى نصف سكان المنطقة الشرقية، إلا أنهم لم يكونوا ممثلين بما يتلاءم مع نسبتهم في المناصب الحكومية الرفيعة. وكان تمثيل الشيعية متدنياً بشكل كبير في المناصب المرتبطة بالأمن القومي، بما في ذلك في وزارة الدفاع والحرس الوطني ووزارة الداخلية. وكان الشيعية ممثلين بشكل أفضل في صفوف شرطة السير، وفي البلديات، وفي المدارس الحكومية في المناطق التي يشكل الشيعية غالبية سكانها. ولم يكن هناك أي شيعي يشغل منصب وزير أو نائب وزير أو حاكم منطقة أو

## SAUDI ARABIA

نائب حاكم منطقة أو مدير لفرع من فروع أي وزارة في المنطقة الشرقية، ولم يكن بين أعضاء مجلس البلدية الذين تعينهم الحكومة سوى 3 شيعيين فقط من أصل 59 عضواً. واحتفظ الشيعة بستة مقاعد من أصل 11 مقعداً في مجالس البلدية الخاصة بالمنطقة الشرقية. وترأس مجلس بلدية القطيف شيعي تم انتخابه لشغل المنصب.

وكان التمييز ضد الشيعة في السلطة القضائية واضحاً أيضاً خلال العام. وقد أشار زعماء الشيعة إلى أن محكمة الاستئناف الوحيدة التي يحكم فيها قضاة شيعة لا تملك أي سلطة حقيقية وإنما تقوم فقط بالتثبت من صحة المستندات.

وعلاوة على هذه الممارسات التمييزية، قال زعماء النخولة إن الشيعة من النخولة يواجهون من المشاكل حتى أكثر من ذلك، خاصة مقارنة بالشيعة الإثني عشرية في المنطقة الشرقية. وأشاروا إلى أنه يمكن سماع الخطب والبيانات المناوئة للشيعة بشكل منتظم في أحيائهم. كما أصرّ النخولة على أن اسم عائلتهم ("النخلي"، الذي يعني بشكل تقريبي "المزارعين" والذي يعلن هويتهم كأقلية وكطائفة) سهل التمييز المنهجي ضدهم في مجالي التوظيف والتعليم.

وذكرت الجماعة الإسماعيلية السليمانية تحسناً في الظروف في منطقة نجران. وعلى الرغم من أن قادة المجتمع المحلي أكدوا أن الحكومة تميز ضدهم من خلال حظر كتبهم الدينية، بثت فضائية الأوطان الدينية في أبريل/نيسان تعليقات تحط من قدر الإسماعيليين، مما أدى إلى إغلاق الحكومة للفضائية. وأفادت تقارير أن الإسماعيليين احتلوا مناصب حكومية في منطقة نجران، بما في ذلك مناصب عسكرية وسياسية.

وقد أشارت بعض السلطات أنها تعتبر المسلمين الأحمديين مسلمين، لكن الوضع القانوني للجماعة ظل غير واضح. ولم يُسمح للأحمديين بأداء الحج. معظم العمال الأجانب الأحمديين من الهند والباكستان يخفون مذهبهم لتجنب الإعتقال والترحيل. في مايو/أيار أفادت تقارير باعتقال الشقيقين سلطان حميد وسعود فالح العنزي وتم إرسالهما إلى سجن في منطقة الحدود الشمالية بعد رفضهما التنكر لمعتقداتهما. ولم يسمح لأسرتيهما ولأفراد من المجتمع بالاتصال بهما، ولم تتوفر معلومات عن سير المحاكمة القضائية الخاصة بهما بحلول نهاية العام.

وأفادت وزارة التربية والتعليم أن الكتب المدرسية للصفوف من الأول وحتى التاسع قد تم تصحيحها بحلول نهاية العام لإزالة لغة التعصب منها. ولم يكن قد تم تقييم النتائج بالنسبة للصفوف الثالث والسادس والتاسع بحلول نهاية العام. وكانت النتائج مختلطة بالنسبة للصفوف الأول والثاني والرابع والخامس والسادس والثامن. الدروس التي تثبط قمع الأقليات الدينية والقوانين التي تحابي المسلمين حلت محل مواضيع التعصب والإقصاء والعداء. وظلت الكتب المدرسية الخاصة المقررة لهذه الصفوف تحتوي على تعليمات لقتل "المشعوذين" والإقصاء الإجتماعي للكفار، وأيضاً الإدعاء بأن اليهود والمسيحيين والصوفيين خالفوا مذهب التوحيد.

## SAUDI ARABIA

الكتب المدرسية لكل من الصفوف العاشر والحادي عشر والثاني عشر المقرر مراجعتها في عام 2013 لا زالت تحتفظ بمواد ذات طابع تحريضي ومعادية للسامية. — فعلى سبيل المثال، نصت هذه الكتب المدرسية على أنه ينبغي قتل المرتدين عن الإسلام في حال عدم توبتهم خلال ثلاثة أيام من إنذارهم ووصفت (أتباع) الأقليات المسلمة والمسيحية بأنهم هراطقة. وظلت أوصاف اليهود والمسيحيين كقردة وخنزير. وذكرت هذه الكتب المدرسية أن الغدر هي سمة دائمة لغير المسلمين، لا سيما اليهود، وروجت لنظريات المؤامرة بأن المنظمات الدولية تدعم الصهيونية وتشارك في عمليات تزوير تاريخية، مثل بروتوكولات حكماء صهيون كحقائق.

ومع ذلك، احتوت الكتب المدرسية على كافة المستويات عبارات إيجابية أيضاً، بما في ذلك رفض الإرهاب والإعتراف بأن أهل الكتاب "يجنحون إلى الخير" ودعم التسامح الديني.

ووردت تقارير تفيد بأن السلطات ضغطت على الكفيل وصاحب العمل حيث يعمل شخص غير مسلم وعائلته كي لا يجدوا بطاقة الإقامة له ولأسرته لمزاعم اكتشاف قيام الشخص المغترب بتنظيم شعائر عبادة غير إسلامية. وتم وضع اسم الشخص المغترب واسم عائلته على "القائمة السوداء" مما يحول دول حصولهم على تجديد لبطاقات الإقامة وأفادت تقارير بعدم تمكنهم من مغادرة المملكة العربية السعودية خارج المدن التي يقيمون فيها بحلول نهاية العام. ومن غير الواضح لماذا لم يتم ترحيل العائلة بحسب الممارسة المتبعة حيث لم يتم تجديد الإقامة.

كما واصل الملك عبد الله حملته الرامية إلى زيادة التسامح وتشجيع الاعتدال والتفهم والتفاهم. وشجعت الحملة على التصدي للتطرف الديني واللغة غير المتسامحة، خاصة في المساجد والمدارس. واشترك مركز الملك عبد الله للحوار الوطني مع منظمة اليونسكو في إجراء دورات تدريبية دولية حول الحوار، عقدت في الخارج. وعقد المركز أيضاً اجتماعات وطنية محلية حول مواضيع تتراوح بين حقوق المرأة والتعامل مع الثقافات العالمية. كما استمر المركز في إبرام مذكرات تفاهم مع الوزارات والمؤسسات الحكومية، بما فيها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجامعات والجمعيات الخيرية. وقام المركز بتدريب عدد من أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على "الحوار الناجح" و"مهارات الاتصال" في فرعين تابعين للهيئة. وواصل المركز إبرام مذكرات تفاهم مع الوزارات والمؤسسات الحكومية، في ذلك وزارة الشؤون الإسلامية ومنظمة اليونسكو حول قبول تدريس التنوع الثقافي والمفهوم القرآني أن "لا إكراه في الدين".

في نوفمبر/ تشرين الثاني تم افتتاح مركز الملك عبد الله العالمي لحوار الأديان والثقافات، في فيينا، النمسا.

## SAUDI ARABIA

أدلى بعض كبار المسؤولين الحكوميين والدينيين، بمن فيهم الملك وولي العهد، بتصريحات قوية ضد التطرف ودعوا بدلاً من ذلك إلى التسامح والاعتدال. على سبيل المثال، في 12 أغسطس/آب، قال الملك عبد الله في قمة التضامن الإسلامي: "إن راعينا العدل نقهر الظلم. وإن طبقنا الاعتدال، نقهر التطرف. وإن رفضنا الفرقة، حافظنا على وحدتنا وقوتنا وتصميمنا." وقال وزير الخارجية سعود الفيصل في نوفمبر/تشرين الثاني في افتتاح مركز الملك عبد العزيز الدولي لحوار الأديان والثقافات أن الفوارق الطائفية تقوم على الفهم لا على التصادم.

وتضمنت التحسينات الأخرى جهوداً إضافية لكبح المضايقات التي تمارسها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتحقيق فيها (خاصة عن طريق التدريب المتخصص لتحسين أدائها) وزيادة في تغطية وسائل الإعلام لنشاطات الهيئة وانتقادها. وتعهد المدير الجديد لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ بتنظيم المنظمة بعناية أكبر. خلال العام، ضيقت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الخناق على لجان أهلية دينية و/أو متطوعين متدينين غير مرتبطين بالهيئة يتصرفون بشكل فردي، كانوا يقومون أحياناً بمضايقة المواطنين والأجانب والاعتداء عليهم. وقد وعدت هيئة الأمر بالمعروف أيضاً بتوظيف النساء للتعامل مع "النساء المخالفات". بالإضافة إلى ذلك، بدأت السجون تشترط وجود أمر قضائي قبل قبول الأشخاص الذين يتم اعتقالهم من قبل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

### القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

وقد وردت تقارير تفيد بوقوع إساءات وتمييز من جانب المجتمع على أساس الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسة الدينية. وعلاوة على الأسس الدينية التي تركز إليها الحكومة في توليها السلطة والدور الكبير المهم الذي تقوم به الزعامة الدينية، كان هناك ضغط مجتمعي كبير على السكان للتقيد بالتقاليد والأعراف الثقافية-الدينية. ونتيجة لذلك، تؤيد غالبية من السكان دولة قائمة على أسس الشريعة الإسلامية، رغم وجود آراء متباينة حول كيفية تحقيق ذلك في الواقع الفعلي.

وقد واجه الشيعة تمييزاً ضدهم في مجال التوظيف في القطاع الخاص. وفي حين أنه لم تكن هناك سياسة رسمية في ما يتعلق بتوظيف الشيعة وترقيتهم في القطاع الخاص، تشير أدلة وصفية لحالات فردية إلى أنه يوجد في بعض الشركات، بما فيها شركات صناعتي البترول والبتروكيماويات، "سقف زجاجي" [أي درجة لا يمكن الترقى بعدها] وإلى أنه تم تجاوز موظفين شيعة وترقية زملائهم السنة الأقل كفاءة منهم.

وكان التمييز على أساس الدين عاملاً في إساءة معاملة أرباب العمل والعمال المواطنين للعمال الأجانب.

## SAUDI ARABIA

كما وُجد في البلد مجموعات مراقبة دينية أهلية محلية و/أو متطوعون لا ينتمون إلى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتصرفوا في الكثير من الأحيان بشكل مستقل، وقاموا أحياناً حتى بمضايقة المواطنين والأجانب والاعتداء عليهم.

وقد استمر انتقاد وسائل الإعلام الدولية للمواد التعليمية الحكومية خلال العام.

واستمر وصول تقارير غير مؤكدة تفيد بأن أئمة سنة، يتلقون مرتبات من الحكومة، استخدموا عبارات معادية للسامية وللمسيحيين وللشيعة في مواعظهم. وقامت وزارة الشؤون الإسلامية خلال العام بإرسال منشورات دورية إلى رجال الدين والأئمة في المساجد توجههم إلى تضمين خطبهم دعوة إلى مبادئ العدل والمساواة والتسامح، والحث على نبذ التعصب الأعمى وجميع أشكال التمييز العنصري.

وأحياناً أظهرت الرسوم الكاريكاتورية المنشورة في المقالات الإفتتاحية معاداة للسامية تجسدت في تصوير اليهود بصور نمطية إلى جانب رموز يهودية، وخاصة في فترات اشتداد حدة التوتر السياسي مع إسرائيل. وبين الحين والآخر ظهرت في وسائل الإعلام تعليقات معادية للسامية من قبل صحفيين وأكاديميين ورجال دين. في 13 أغسطس/آب، ذكر رجل الدين ذو الشعبية سلمان العودة الذي لا يشغل أي منصب رسمي، خلال مقابلة في إحدى الفضائيات التلفزيونية أنه في حين أن المحرقة اليهودية (الهولوكوست) "لها أسس تاريخية" لكنها "مبالغ فيها" وهي "مصدر للإبتراز"، وتابع العودة أن "دور اليهود هو التدمير وشن الحروب وممارسة الخداع والإبتراز". ثم أورد قصة تزعم أن اليهود يستخدمون دماً بشرياً لصنع خبز الماتزا الخاص بعيد الفصح

### القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

ضغط مسؤولو السفارة على الحكومة لاحترام الحرية الدينية والوفاء بالتزامها العلني بالسماح لغير المسلمين بممارسة طقوسهم الدينية بشكل غير علني، وبإنهاء التمييز ضد الأقليات، وبالتشجيع على احترام معتقدات غير المسلمين الدينية، وبمكافحة التطرف الذي يلجأ إلى استخدام العنف. وقد أثار كبار المسؤولين في الحكومة الأمريكية، خلال العام، هذه المسائل على أعلى المستويات مع كل من وزارة الشؤون الإسلامية ووزارة العدل ووزارة الداخلية وهيئة حقوق الإنسان ووزارة التربية والتعليم ووزارة الثقافة والإعلام. وواصل مسؤولو السفارة أيضاً اللقاءات مع الأقليات الدينية، بما في ذلك الشيعة ومع المقيمين الأجانب غير المسلمين لمناقشة قضايا الحرية الدينية. وعلاوة على ذلك، شملت السفارة بشكل منتظم مسؤولين حكوميين في برامج زيارة الولايات المتحدة الخاصة بتشجيع التسامح والحوار بين الأديان.

**SAUDI ARABIA**

وبموجب قانون الحرية الدينية في العالم، فإن المملكة العربية السعودية تعتبر منذ عام 2004 بلداً يبعث على القلق بنحو خاص لأنها مارست، أو تساهلت مع، الانتهاكات الشديدة لا سيما في مجال الحرية الدينية. وفيما يتعلق بإعادة التصنيف الذي أصدرته وزيرة الخارجية في أغسطس/آب 2011، أصدرت الوزيرة إعفاء من تطبيق العقوبات على المملكة في نفس التاريخ "لتعزيز أهداف القانون."